الأمم المتحدة

A/AC.96/1162

الجمعية العامة

Distr.: General
3 August 2016
Arabic
Original: English and French

اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي
الدورة السابعة والستون
جنيف، ٣-٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦
البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت
النظر في التقارير المقدمة عن أعمال اللجنة الدائمة

تقرير الاجتماع السادس والستين للجنة الدائمة (٢١-٢٣ حزيران/يونيه ٢٠١٦)

GE.16-13432(A)
1613432

الرجاء إعادة الاستعمال

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
أولاً –	مقدمة	١	٣
ثانياً –	إقرار جدول الأعمال	٢	٣
ثالثاً –	الحماية الدولية	٣-٢٣	٣
	ألف- مذكرة بشأن الحماية الدولية	٤-٩	٣
	باء – معلومات مستكملة بشأن إعادة التوطين	١٠-١٣	٥
	جيم- تحديد صفة اللاجئ	١٤-١٥	٦
	دال – معلومات مستكملة عن العودة الطوعية إلى الوطن	١٦-١٩	٧
	هاء – معلومات مستكملة شفوية بشأن استنتاج (استنتاجات) اللجنة التنفيذية	٢٠-٢٣	٨
رابعاً –	السياسة البرنامجية/سياسة الحماية	٢٤-٣٥	٩
	ألف- التقرير المتعلق بالأولويات الاستراتيجية العالمية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥	٢٤-٢٧	٩
	باء – الشباب	٢٨-٣٠	١٠
	جيم- المساواة بين الجنسين	٣١-٣٥	١١
خامساً –	الأنشطة الإقليمية والبرامج العالمية	٣٦-٤٥	١٢
	ألف- نُهُج جديدة في مجال الحلول	٣٧-٤١	١٢
	باء – سبل العيش والاعتماد على الذات	٤٢-٤٥	١٤
سادساً –	الميزانيات البرنامجية والتمويل	٤٦-٥٢	١٥
	ألف- معلومات مستكملة عن الميزانيات البرنامجية والتمويل	٤٧-٥٠	١٥
	باء – التقرير العالمي للمفوضية لعام ٢٠١٥	٥١-٥٢	١٦
سابعاً –	الحوكمة	٥٣	١٧
ثامناً –	مسائل أخرى	٥٤	١٧
المرفق			
	مقرر بشأن الميزانيات والتمويل لعامَي ٢٠١٥ و٢٠١٦		١٨

أولاً- مقدمة

١- افتتح رئيسُ اللجنة التنفيذية، سعادة السفير كارستن ستاور (الدانمرك)، الاجتماعَ وترأسه في اليوم الأول. وترأست النائب الأول لرئيس اللجنة التنفيذية، سعادة السفيرة روزماري مكارني (كندا)، مداولات اليوم الثاني. وأثناء الاجتماع، قُبلت زمبابوي بصفة مراقب.

ثانياً- إقرار جدول الأعمال

٢- أقرّت اللجنة جدول أعمال الاجتماع (EC/67/SC/CRP.9).

ثالثاً- الحماية الدولية

٣- قدّم مساعد المفوض السامي لشؤون الحماية هذا البند من جدول الأعمال، فتحدث عن العدد غير المسبوق من الأشخاص المشردين قسراً من جراء تضاعف النزاعات واحتدامها، فضلاً عن تدهور الوضع الاقتصادي وانعدام الأمن الغذائي. وفي معرض الإشارة إلى أن حيز اللجوء آخذ في التقلص، حث الدول على تحسين واحترام وتعزيز مؤسسة اللجوء وآلياتها. وذكر أن الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين لعام ١٩٥١ صالحة اليوم كما كانت عند اعتمادها، ذلك أن مردّ التحديات الحالية ليس إلى فشل الاتفاقية وإنما إلى الافتقار إلى الإرادة السياسية. فثمة حاجة إلى مزيد من القيادة السياسية لمواجهة الاعتراضات التي تقوّض حيز اللجوء. وبيّن مساعد المفوض السامي لشؤون الحماية ضرورة اعتماد نُهُج جديدة وأشار إلى الدعوة التي وجّهها الأمين العام للأمم المتحدة بوضع ميثاق عالمي بشأن تقاسم المسؤولية عن اللاجئين والاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بكامل هيئتها لإدارة عمليات النزوح الجماعي للاجئين والمهاجرين. وبالإضافة إلى ذلك، أبرز مساعد المفوض السامي لشؤون الحماية التطورات المهمة في مجال الإدماج المحلي، بما في ذلك منح الجنسية والمواطنة، وكذلك التحسينات في الحصول على التعليم والعمل. وذكر أن وجود تمويل للعمل الإنساني على نحو يمكن التنبؤ به لا غنى عنه لضمان إطلاق استجابة شاملة لصالح اللاجئين.

ألف- مذكرة بشأن الحماية الدولية

٤- أبرزت مديرة شعبة الحماية الدولية، في معرض تقديمها المذكرة المتعلقة بالحماية الدولية (EC/67/SC/CRP.10)، المواضيع الأساسية للتعاون الدولي والتضامن وتقاسم المسؤولية. وأكدت أن مستويات التشرد التي وصلت مستوى قياسياً تجعل التعاون الدولي ضرورياً أكثر من أي وقت مضى، وشددت على ضرورة معالجة الأسباب الجذرية للتشرّد وتعزيز المشاركة المجتمعية. وذكرت

المديرة أيضاً عدداً من التطورات الإيجابية مثل مبادرة ضمان الجودة وأشكال أخرى من الدعم للإجراءات الحكومية الرامية إلى تحديد صفة اللاجئ.

٥- ورحّبت الوفود بتركيز المذكرة على تقاسم المسؤولية والأعباء، واعترفت بأن مبادئ التعاون الدولي مدرجة في ديباجة الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين لعام ١٩٥١. وينبغي ألاّ يكون التضامن وتقاسم المسؤولية على حساب الركن الأساس المتمثل في حماية اللاجئين، مقترناً بمبدأي عدم الإعادة القسرية وإمكانية الحصول على اللجوء. وأعربت عدة دول عن قلقها من أن انعدام التعاون الدولي والعدد المتزايد من ملتمسي اللجوء والمهاجرين، الذين كثيراً ما يلجؤون إلى المهربين والشبكات غير القانونية، يضعان مرافق الاستقبال ونُظُم اللجوء القائمة تحت الضغط. وحثت هذه الدول المفوضيةَ على توسيع مبادراتها لضمان الجودة وبناء القدرات، والعمل على تحسين إجراءات تحديد صفة اللاجئ. وأقرت وفود عدة بأن الاستجابة لاحتياجات العدد المتزايد من الأشخاص المشردين داخلياً ينبغي أن تكون أولوية، وأعربت عن دعمها لالتزام المفوضية بتحسين القوانين والسياسات الوطنية والإقليمية من أجل تعزيز حماية هذه الفئة من الأشخاص. وشجعت المفوضيةَ وشركاءَها على تعزيز التنسيق بين الوكالات، وتحسين القدرة على حماية المشردين قسراً، والإسهام في معالجة الأسباب الجذرية للتشرّد.

٦- وأُشيد بالمفوضية لما تبذله من جهود لتلبية الاحتياجات الخاصة للشباب من خلال عملها مع الشركاء وأثناء المشاورات مع الشباب اللاجئين ومع المنظمات غير الحكومية. وأكّدت الدول على أنه يتعذّر على الشباب في أحيان كثيرة الحصول على الصحة والتعليم بسبب التمييز، وبأنهم معرضون لمخاطر متزايدة، بما في ذلك تجنيدهم من قبل جماعات مسلحة. ويمكن لتوسيع مشاركة الشباب في العمليات الإنسانية أن يسهم في تحسين نوعية الخدمات والبرامج. وطُلب إلى المفوضية أن تقدّم معلومات مستكملة إلى اللجنة الدائمة بشأن كيفية تعميم مسألة الإعاقة في أعمال المنظمة. وأطلقت دعوات عديدة أيضاً لتعزيز الصلة بين السبل التكميلية لقبول اللاجئين وإقامتهم من جهة والحلول الدائمة التقليدية من جهة أخرى. وأعربت وفود عن تشجيعها المفوضية على التركيز بصورة أكبر على العمل مع الجهات الفاعلة الإنمائية، وأداء دور تحفيزي في زيادة الدعم لإدراج الحلول الدائمة للاجئين في السياسات والبرامج الإنمائية. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تكون العودة الطوعية أولوية عندما تسمح الظروف بذلك.

٧- وأعربت وفود كثيرة عن دعمها للحملة العالمية التي أطلقتها المفوضية لإنهاء حالات انعدام الجنسية بحلول عام ٢٠٢٤، وشجعت الدولَ على الانضمام إلى اتفاقيَّي عام ١٩٥٤ وعام ١٩٦١ المتعلقتين بانعدام الجنسية. وشجعت الوفود المفوضية أيضاً على تحسين جمع البيانات بشأن انعدام الجنسية وتقديم مزيد من الدعم التقني إلى البلدان الراغبة في الحصول عليه.

٨- وفيما يتعلق باللاجئين الصحراويين الذين يعيشون بالقرب من تندوف، شكر أحد الوفود الجهات المانحة على ما قدّمته من دعم في أعقاب الفيضانات التي اجتاحت المخيمات في

الآونة الأخيرة. وأشار وفد آخر إلى ضرورة تسجيل السكان اللاجئين باعتبار ذلك أداة للحماية، عملاً بولاية المفوضية والقرارات الصادرة مؤخراً عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وأعرب عن القلق إزاء اختلاس المعونة الإنسانية. وأُشير في هذا الصدد إلى المناقشات المتعلقة بتسجيل المعونة الإنسانية واختلاسها التي جرت أثناء الجلسة الخامسة والستين للجنة الدائمة، وأشير كذلك إلى تقريرها (EC/67/CRP.8/Rev.1).

٩- وأعرب مساعد المفوض السامي لشؤون الحماية عن شكره للجنة على دعمها وعلى توصياتها. وردّاً على البيانات الكثيرة بشأن تقاسم المسؤولية، أكّد مجدداً ضرورة بقاء مسألة الحماية والأسس القانونية في صميم العملية برمتها. وأحاط علماً أيضاً بتقدير الوفود لدور المفوضية في الحوارات الإقليمية المتعلقة بالحماية، كالذي جرى مؤخراً في نيجيريا. وفيما يتعلق بالأشخاص المشردين داخلياً، أشار مساعد المفوض السامي إلى أن المفوضية أصدرت مؤخراً مذكرة توجيهية لممثليها في الميدان بهدف تعزيز الحماية والمساعدة المقدمتين لهذه الفئة من السكان. وأحاط علماً بتعليقات الوفود بشأن العودة الطوعية، وأكد من جديد أن عمليات العودة ينبغي أن تتم بناءً على قرار يتخذه الشخص عن علم ودراية، وأن تتم في إطار من السلامة والكرامة. وفيما يتعلق بالسبل التكميلية، أقرّت المديرة بضرورة العمل بصورة أكثر استباقية مع البلدان المضيفة والبلدان الأصلية. وردّاً على سؤال عما إذا كان تحديد حصص لاستقبال اللاجئين أو استضافتهم منسجماً مع القانون الدولي، ذكرت أنه ينبغي أن تتاح لكل شخص يحتاج إلى حماية دولية إمكانية اللجوء وينبغي حمايته من الإعادة القسرية.

باء- معلومات مستكملة بشأن إعادة التوطين

١٠- عرضت نائبة المديرة لشؤون إعادة التوطين في شعبة الحماية الدولية معلومات مستكملة بشأن إعادة التوطين (EC/67/SC/CRP.11). وتحدثت عن زيادة قدرات المفوضية في مجال إعادة التوطين في عامَي ٢٠١٥ و٢٠١٦، وكذلك زيادة أعمالها مع عدد متزايد من دول إعادة التوطين. ولاحظت أن عدد طلبات إعادة التوطين قد ارتفع وأن إعادة التوطين باتت جزءاً مهماً من الاستجابة لاحتياجات أشد الفئات ضعفاً. وفي معرض التأكيد أنه من المتوقع أن تزيد الطلبات بنسبة ٣٧ في المائة في عام ٢٠١٦، أعلنت عن الخطة الرامية إلى مضاعفة الجهود في هذا الصدد، لا سيما بتعزيز القدرات في العمليات الميدانية، وتحسين سياسة مكافحة الغش، وتشجيع السبل التكميلية للقبول والإقامة. وشددت نائبة المديرة أيضاً على أهمية تعزيز الشراكات مع الدول والمنظمات غير الحكومية. وأعلنت أن استعراضاً شاملاً لعملية إعادة التوطين سيُجرى للحد من أوجه التداخل ولتبسيط الإجراءات، بالتعاون الوثيق مع الدول.

١١- ورحّبت الوفود بالجهود التي تبذلها المفوضية لتعزيز القدرة في مجال إعادة التوطين عالمياً ولزيادة عدد الملفات التي أُحيل أصحابها. وأثنت على المفوضية لما تبديه من مرونة واستعداد لوضع برامج مصممة بحسب الاحتياجات. فقد ساهمت عمليات إعادة التوطين وغيرها من

أشكال القبول مساهمة لا يستهان بها في تقاسم المسؤولية على صعيد العالم. وهي تشكّل أدوات قيّمة في مجال الحماية. وأقرت وفود بالضغط الذي تتعرض له البلدان المضيفة، وشددت على ضرورة استخدام إعادة التوطين استراتيجياً. وأشارت دول كثيرة إلى أنها سعت إلى زيادة حصص إعادة التوطين أو وضع برامج جديدة للاستجابة للاحتياجات المتزايدة. وأعربت أيضاً عن تأييدها لتبسيط إجراءات إعادة التوطين، ولا سيما عندما يتعلق الأمر بمعالجة عدد كبير من الحالات في مهلة زمنية قصيرة.

١٢- وفيما يتعلق بحالات اللجوء المطولة، شددت وفود على ضرورة إتاحة إمكانية إعادة التوطين على نحو منصف لجميع السكان. وتحدثت عن أهمية تقييم مدى استدامة معالجة عدد كبير من الحالات معالجة سريعة، وشجعت المفوضية على مواصلة عملها الذي يرمي إلى ضمان نزاهة البرنامج. وأعربت عدة وفود عن دعمها للسبل التكميلية للقبول وعرضت أن تشاطر الخبرات التي اكتسبتها من عملية إعادة التوطين. وفيما يتعلق بالشراكات، شُجعت المفوضية على تعزيز آلية نشر إجراءات إعادة التوطين مع المنظمات غير الحكومية بهدف تحديد وتوجيه المزيد من اللاجئين الضعفاء الذين تعذّر عليهم الوصول إلى المفوضية. وجرى الإقرار أيضاً أن تعزيز الدعم الجماهيري لصالح إعادة التوطين ودور المجتمع المدني في استقبال اللاجئين ودعمهم جانب ضروري في العملية.

١٣- وأقرّت نائبة المديرة بأن استدامة إعادة التوطين تتوقف على مدى دعم دول إعادة التوطين الجديدة، بطرق منها المشاورات الثلاثية السنوية بشأن إعادة التوطين، والأفرقة المركزية وأفرقة الاتصال. وأقرّت بالدور الحاسم الذي تضطلع به كل من الدول والمنظمات غير الحكومية في العملية لضمان أمور منها الإدماج بعد الوصول، وكذلك بالحاجة إلى توسيع الشراكات. وفي هذا الصدد، أكدت نائبة المديرة على أن المفوضية ستواصل الدعوة إلى زيادة إعادة التوطين على المستوى العالمي، وشكرت الدول لوضعها نُهُجاً مبتكرة لإعادة التوطين، ولاتخاذها سبل القبول التكميلية.

جيم- تحديد صفة اللاجئ

١٤- قدّمت نائبة المديرة لشؤون السياسات والقانون في شعبة الحماية الدولية نبذة عامة عن توجه المفوضية الاستراتيجي الجديد فيما يتعلق بتحديد صفة اللاجئ، كما ورد في الوثيقة EC/67/SC/CRP.12. وينبغي أن يكون تحديد صفة اللاجئ وسيلة لضمان الحماية للاجئين ولاحترام حقوقهم. وسلطت نائبة المديرة الضوء على ثلاثة عناصر هي: '١' ضرورة تدقيق النظر في الظروف التي يكون فيها تحديد صفة اللاجئ من لوازم الحصول على الحماية، و'٢' أنواع التدخل الأخرى التي يمكن أن تضمن الحماية، و'٣' كيفية ترشيد العملية. وعندما يكون تحديد صفة اللاجئ أنجع تدخل في مجال الحماية، يتعيّن على المفوضية والدول إيجاد توازن بين زيادة

كفاءة هذا الإجراء والمحافظة على جودة عملية صنع القرار. وشددت نائبة المديرة على أهمية أن تتحمل الدول تدريجياً مزيداً من المسؤولية عن إجراءات تحديد صفة اللاجئ.

١٥- وأعربت عدة وفود عن تأييدها للتوجه الاستراتيجي على النحو المبين في ورقة غرفة الاجتماعات. وعرض أحد الوفود مساعدة دول أخرى على تحسين جودة وكفاءة عمليات صنع القرار من خلال تقديم الدعم التقني وتبادل الممارسات الفضلى.

دال- معلومات مستكملة عن العودة الطوعية إلى الوطن

١٦- عرضت مديرة شعبة الحماية الدولية ورقة غرفة الاجتماعات بشأن العودة الطوعية إلى الوطن (EC/67/SC/CRP.13). وأشارت إلى أن العدد القليل من اللاجئين العائدين إلى ديارهم على مدار السنوات الخمس الماضية يدل على أن هذا الحل ليس متاحاً على النحو المطلوب، لكن تظل العودة الطوعية إلى الوطن ذات أهمية حرجة من أجل الاستفادة من الحلول. وشددت المديرة أيضاً على ضرورة التصدي للأسباب الجذرية من أجل كسر حلقة التشرّد وضمان تهيئة الأوضاع اللازمة للتوصل إلى حلول باقية وآمنة ودائمة لا للاجئين فحسب، بل أيضاً للأشخاص المشردين داخلياً والأشخاص عديمي الجنسية.

١٧- وأقرّت الوفود بأن العودة الطوعية إلى الوطن هي الحل المفضل للأشخاص المشردين، لكنها اعترفت بأن عدم تهيئة الأوضاع الملائمة تسبب في صعوبات جمّة لتنفيذ هذا الحل. وشُجعت المفوضية على تعزيز مشاركتها مع الجهات الفاعلة الإنمائية لضمان الاستمرارية بدءاً من المساعدة الطارئة وحتى الإعمار بعد النزاع وإعادة إدماج العائدين. وجرى التشديد على الدور المهم الذي يمكن أن يضطلع به العائدون في إعمار بلدانهم الأصلية. ولاحظت الوفود أن إدماج فرص كسب العيش وغيرها من النُّهُج الإنمائية لصالح الأشخاص المشردين يتماشى مع الالتزام الناشئ عن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ القاضي بـ "ألاّ يخلف الركب أحداً وراءه". وجرى التشديد أيضاً على الحاجة المتزايدة لإيجاد حلول لحالات التشرّد التي طال أمدها.

١٨- وأكدت اللجنة مجدداً أهمية حدوث العودة الطوعية إلى الوطن في أمان وكرامة، مع تشديد الوفود على أن طوعية قرار العودة غير قابلة للتفاوض. وأُعرب عن التقدير للنهج التدريجي المتبع إزاء الحلول المبيّنة في ورقة غرفة الاجتماعات. وطُلب من المفوضية تقييم برامجها الحالية في مجال العودة الطوعية من أجل تحديد ما بها من ثغرات.

١٩- وأعربت المديرة عن تقديرها للتشديد على الطابع الطوعي للعودة إلى الوطن. وذكرت أن المفوضية تود تجنب حدوث حالات يمكن أن يُشجَّع فيها الناس على العودة قبل أن تكون الأوضاع مؤاتية لذلك، لكن ليس في مقدورها منع أحدهم من العودة، حتى إلى أماكن النزاع. بيد أن المفوضية تُعلِم الأشخاص في بعض الحالات بأن الأوضاع ليست مناسبة للعودة، وبأن العودة يحتمل أن تؤدي إلى التشرّد مجدداً. وكررت المديرة التأكيد على أن العمل مع الجهات الفاعلة الإنمائية من أجل تمكين الأشخاص المشردين من العودة وقد اكتسبوا مهارات جديدة

مفيدٌ ليس لجهود الإعمار فحسب، بل يساعد أيضاً على تجنب التشرّد في المستقبل. واختتمت المديرة حديثها بالتشديد على ضرورة إتاحة هذا الحل حتى يتمكن جميع الراغبين في العودة إلى ديارهم والإسهام في مجتمعاتهم من القيام ذلك.

هاء- معلومات مستكملة شفوية بشأن استنتاج (استنتاجات) اللجنة التنفيذية

٢٠- قدّمت مقررة اللجنة التنفيذية (إثيوبيا) إحاطة إلى اللجنة عن التقدم المحرز في المفاوضات المتعلقة بمشروع الاستنتاجات بشأن الشباب والتعاون الدولي من منظور الحماية والحلول. وعموماً، ظلت المداولات ضمن المعايير التي سبق الاتفاق عليها. وأشارت إلى أن مشروع الاستنتاج بشأن الشباب هو الذي أُحرز بشأنه أكبر تقدم ، مسلّطةً الضوء على إدراج النتائج الرئيسية للمشاورات العالمية بشأن الشباب. وكان التقدّم في المفاوضات بشأن مشروع الاستنتاج الثاني أبطأ بسبب اتساع نطاق المسائل المطروحة وتعقّدها. وتضمّن مشروع الاستنتاج طرائق مختلفة تمكّن المجتمع الدولي من تقديم دعم مُجدٍ للأشخاص المشمولين باختصاص المفوضية، فضلاً عن البلدان والمجتمعات التي تستضيف أعداداً كبيرة من اللاجئين.

٢١- وأعربت عدة دول عن التزامها بعملية الاستنتاجات باعتبارها وسيلة تقدّم من خلالها اللجنة توجيهات عملية وتنفيذية إلى المفوضية من أجل تحسين الحماية والحلول لصالح الأشخاص المشمولين باختصاصها. وأكدت بعض الوفود ضرورة أن يراعي مشروع الاستنتاج بشأن الشباب التوصياتِ المنبثقة عن المشاورات العالمية بشأن الشباب. وسلّطت الضوء أيضاً على ضرورة وجود بيانات مصنفة حسب السن والجنس يُسترشد بها لإعداد برامج المفوضية على نحو أفضل، وأقرّت بأن للشباب احتياجات وقدرات خاصة. وجرى التشديد أيضاً على أهمية مشاركة الشباب في حماية أنفسهم والسعي إلى إيجاد الحلول.

٢٢- وفيما يتعلق بالتعاون الدولي، اعترفت الوفود بعدم إحراز تقدّم، وشددت على ضرورة إجراء المفاوضات بروح من التوافق والتسوية. ودعت عدة وفود إلى تعزيز التعاون الدولي بغية التصدي للتحديات الراهنة ودعم البلدان التي تستضيف اللاجئين فضلاً عن البحث عن حلول، بطرق منها السبل التكميلية. وشددت وفود أخرى على أن العودة الطوعية هي الحل المفضل، وحذّرت من أي اقتراح من شأنه أن يزيد أعباء الدول المضيفة.

٢٣- وأجابت المقررة بأن مشروع الاستنتاج بشأن الشباب يراعي نتائج المشاورات المختلفة بشأن الشباب التي جرت في مناطق مختلفة على مدار العام الماضي. وقالت بأنه ستُعمَّم قريباً صيغة بديلة اقتُرحت لمشروع الاستنتاج بشأن التعاون الدولي تعالج الشواغل التي أعربت عنها الوفود. وشكرت رئيسة قسم السياسات والمشورة القانونية في شعبة الحماية الدولية في المفوضية الوفود على مشاركتها مشاركة مدروسة وبنّاءة إلى الآن، وشددت على أن المفوضية تحتاج إلى توجيهات وأدوات عملية لمواصلة توفير الحماية والحلول للاجئين وغيرهم من الأشخاص المشمولين باختصاصها.

رابعاً- السياسة البرنامجية/سياسة الحماية

ألف- التقرير المتعلق بالأولويات الاستراتيجية العالمية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥

٢٤- قدّم مدير ونائبة مدير شعبة دعم البرامج والإدارة التقرير المتعلق بالأولويات الاستراتيجية العالمية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ (EC/67/SC/CRP.16). وبيّنا التقدم المحرز في مجموعة مشتركة من الأولويات المحددة في المجالات الرئيسية لعمل المفوضية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥. ومن أجل الاستمرارية، ظلت الأولويات الاستراتيجية العالمية لفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ على حالها لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، مع إدراج عدد قليل من مؤشرات الأثر الإضافية أو المنقحة لقياس العمل على صعيد انعدام الجنسية والحلول. وتُظهر الاتجاهات العامة إحراز تقدم، لكن يجب فهم النتائج التي تحققت على مستوى الأولويات الاستراتيجية العالمية في سياق تزايد مستويات التشرّد القسري. وأُعرب عن القلق بوجه خاص فيما يتعلق بضرورة إحراز مزيد من التقدم في إيجاد حلول للاجئين وغيرهم من الأشخاص المشمولين باختصاص المفوضية، وكذلك بالحفاظ على قدرة المفوضية على الاستجابة السريعة لحالات الطوارئ.

٢٥- وأقرّت الوفود بالتقدم المحرز على مستوى الأولويات الاستراتيجية العالمية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، وبأن هذا يمثّل إنجازاً بالنظر إلى تعدد حالات الطوارئ والحالات المطولة. وأشادت الدول أيضاً بالمفوضية للتقدم الذي أحرزته في إطار الأولويات الاستراتيجية العالمية المتعلقة بالدعم والإدارة، وشجعتها على تحسين الإبلاغ عن هذا المجال. وأكدت على أهمية قراءة ورقة غرفة الاجتماعات مقترنة بالتقرير المرحلي لعام ٢٠١٥. وفيما رحّبت الدول بالتحسينات التي أُدخلت على التقرير، طلبت إدراج مزيد من التفاصيل عن الأداء، فضلاً عن الجهود المبذولة للتصدي للتحديات المرتبطة بكل أولوية من الأولويات الاستراتيجية العالمية.

٢٦- وطُلب إلى المفوضية أن تقدّم مزيداً من التفاصيل عن كيفية تأثر الأهداف أو الأعمال بإعادة ترتيب الأولويات بسبب نقص الموارد المالية، وتأثير ذلك في الإبلاغ بصفة عامة. وأشارت الوفود إلى أن النتائج في بعض المجالات خارجة عن سيطرة المفوضية. وشكّل النقص في تمويل الاستجابة لحالات اللاجئين في مناطق مختلفة من العالم مصدر قلق أيضاً. وأُوصي بالتشديد على نحو أكبر على توفير الخدمات الأساسية ومواجهة سوء التغذية وتحسين الأوضاع في المخيمات. وبغية منع التشرّد الثانوي وتيسير العودة الطوعية إلى الوطن، شدد بعض الوفود على الأهمية الحاسمة لتزويد اللاجئين في بلد اللجوء الأول بحلول مؤقتة، بما في ذلك التدريب على المهارات.

٢٧- واعترف المدير بالحاجة إلى مزيد من العمل للاستجابة لبعض التحديات التي أثيرت. واتفق مع الآراء المتعلقة بالحلول المؤقتة التي تهدف إلى ربط رفاه اللاجئين بالعودة الطوعية، وفصّل في الجهود التي تبذلها المفوضية لتعزيز برامج كسب العيش عن طريق إجراء تقييمات

محددة الأهداف. وردّاً على شواغل أُعرب عنها بشأن اختلاف المعايير في مخيمات اللاجئين من منطقة إلى أخرى، بيّن أن المفوضية تستخدم معايير عالمية الطابع، لكن بعض العمليات تتلقى دعماً من الجهات المانحة أكثر من غيرها. وفيما يتعلق بتأثير نقص الموارد، قالت نائبة المدير إن عملية تحديد الأولويات تُدار حسب سياق العمليات، وإن في الإمكان الاستمرار في إحراز بعض التقدم حتى مع ازدياد عدد الأشخاص المشمولين باختصاص المفوضية وزيادة الاحتياجات. وفيما يتعلق بالاتجاهات التي لوحظت في جميع العمليات، شُدد على الأهمية الحاسمة لاعتماد نهج متكامل في برامج الحماية.

باء- الشباب

٢٨- سلطت نائبة المديرة لشؤون دعم عمليات الحماية في شعبة الحماية الدولية، في معرض تقديمها ورقة غرفة الاجتماعات المتعلقة بالشباب (EC/67/SC/CRP.17)، الضوء على الاحتياجات والقدرات الخاصة للشباب المشردين قسراً وعديمي الجنسية. وبالرغم من أن المنظمات الإنسانية صمّمت برامج خاصة للأطفال، إلا أنها كثيراً ما تجاهلت احتياجات الشباب وخاصة المراهقات. وقد حددت المشاورات الوطنية والعالمية المتعلقة بالشباب عدة تحديات تشمل عدم وجود وثائق وانعدام فرص التنمية أثناء هذه السنوات الحاسمة. لكن اتضح أيضاً أن الشباب يُظهرون قدرة هائلة على التأقلم عندما تتاح لهم فرصة تنمية مواهبهم، ويمكن أن يصبحوا دعاة للسلام والتسامح. وحدّد الشباب في هذه المشاورات سبعة إجراءات أساسية من أجل اللاجئين الشباب، قُدِّمت إلى الحكومات والمنظمات غير الحكومية وجهات أخرى في حوار بين أصحاب المصلحة. ومن شأن هذه الإجراءات أن تساعد على توجيه المفوضية لتعزز برامج الحماية التي تركز على الشباب. وأكدت نائبة المديرة مجدداً التزام المفوضية بإشراك الشباب المشردين وعديمي الجنسية بوصفهم شركاء فعالين في برامج الحماية والمساعدة.

٢٩- وأعربت وفود كثيرة عن تأييدها للتركيز بصورة أكبر على الشباب، وأبرزت الإسهامات الإيجابية التي يمكن للشباب تقديمها إذا أُتيحت لهم الفرصة، بما في ذلك إعادة بناء بلدانهم في المستقبل. وأكدت الوفود الحاجة إلى برامج تركز على الشباب، بما في ذلك التعليم والتدريب وفرص كسب العيش، لإعدادهم على نحو أفضل للمستقبل. وطلبت وفود كثيرة مزيداً من المعلومات عن الإجراءات الأساسية السبعة لصالح الشباب اللاجئين وعن متابعة المشاورات العالمية. وأعربت عدة وفود عن رغبتها في معرفة الطريقة التي ستموَّل بها الأنشطة الشبابية ومن هم الشركاء الذين سيكون لهم دور فيها.

٣٠- وأوضحت نائبة المديرة أن هذه الإجراءات الأساسية السبعة هي ما يلي: '١' العمل مع الشباب اللاجئين لإدراك قدراتهم وتنميتها واستخدامها على نحو أفضل، و'٢' دعم الشباب اللاجئين ليتواصلوا عبر الحدود، و'٣' دعم تمكين الشباب من خلال إشراكهم، و'٤' ضمان توفير حماية خاصة للشباب، و'٥' العمل مع الشباب من أجل تحسين فرص

الحصول على المعلومات والترابط الشبكي، و'٦' تعزيز الرفاه البدني والعقلي للشباب اللاجئين، و'٧' توليد بيانات لدعم المساءلة. وأقرّت نائبة المديرة بضرورة إعادة التفكير في كيفية تمويل البرامج الشبابية، وبيّنت أن أمثلة حديثة تُظهر أن التمويل القليل يمكن أن يحقق الكثير إذا استُخدم على نحو استراتيجي.

جيم- المساواة بين الجنسين

٣١- قدّمت نائبة المديرة لشؤون دعم عمليات الحماية في شعبة الحماية الدولية إحاطة إلى اللجنة عن التقدم المحرز في تحقيق المساواة بين الجنسين (EC/67/SC/CRP.18/Rev.1)، بما في ذلك تحري المهنية في الخدمات المقدمة للنساء والفتيات والرجال والفتيان، مع مراعاة احتياجاتهم الفردية في صياغة البرامج. وقدّمت نائبة المديرة الاستعراض الداخلي للمساواة بين الجنسين الذي أُجري في أكثر من ٧٠ عملية أثناء عام ٢٠١٥، وركزت على التقدم المحرز والتحديات في ثلاثة مجالات محددة من العمل، هي: المشاركة والتمكين الاقتصادي والتعليم. وستشكّل نتائج الاستعراض أيضاً الأساس لتحديث "الالتزامات الخمسة تجاه اللاجئات" التي وضعتها المفوضية في عام ٢٠٠١.

٣٢- ورحّبت الوفود بالجهود التي تبذلها المفوضية للعمل مع الرجال والفتيان، لا بوصفهم وكلاء مهمين لتحقيق المساواة بين الجنسين ومكافحة العنف الجنسي والجنساني فحسب، بل أيضاً بوصفهم ناجين من هذا العنف. ومما حظي بتقدير خاص، إيلاء الأولوية للصحة الجنسية والإنجابية وإدراج الإعاقة في بحث مسألة المساواة بين الجنسين. وأثنت الوفود على المفوضية لمشاركتها في وضع توجيهات اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بعنوان "المبادئ التوجيهية لإدماج التدخلات الرامية إلى التصدي للعنف الجنساني في العمل الإنساني"، لكنها شددت أيضاً على ضرورة عمل المزيد لضمان تطبيق هذه التوجيهات في جميع السياقات، وضمان المساءلة من خلال اتفاقات الشراكة والرصد والإبلاغ.

٣٣- وأعربت الوفود عن قلقها من أن ٧٠ في المائة من العمليات التي شاركت في الاستعراض الداخلي أبلغت عن مواجهة تحديات في تحديد المشاكل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في الحالات الإنسانية وفي التصدي لتلك التحديات. وأعربت الوفود عن اهتمامها بمعرفة المزيد عن هذه التحديات وعن الكيفية التي تخطط بها المفوضية للتصدي لها. ودعا بعض الوفود إلى استعراض تقييم "استراتيجية منع العنف الجنسي والجنساني والتصدي لهما" لاكتساب فهم أفضل لجهود المفوضية. وطلبت اللجنة معلومات مستكملة عن الإعلان عن الالتزامات الجديدة تجاه اللاجئات، فضلاً عن تقييم استراتيجيات مكافحة العنف الجنسي والجنساني، وحماية الطفل، والتعليم. وذكر بعض الوفود الالتزامات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين التي قُطعت في مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني وسألت كيف ستسترشد المفوضية بهذه الالتزامات في عملها.

٣٤- وطُلب مزيد من المعلومات عن ترتيبات توفير المأوى والسكن الآمن للأشخاص المعرضين لمخاطر شديدة. ورُحِّب بالزيادة في المساعدة النقدية، لكن دعا أحد الوفود إلى رصد نتائجها على النساء والفتيات رصداً دقيقاً، وطلب معلومات مستكملة عن آليات التوزيع المراعية لنوع الجنس.

٣٥- وأجابت نائبة المديرة بأن إشراك الرجال والفتيان يمثّل أحد الأنشطة الرئيسية في استراتيجية مكافحة العنف الجنسي والجنساني. وتعمل المفوضية على توسيع قدراتها في إدارة المعلومات عن العنف الجنسي والجنساني، بوسائل منها النُّظُم المشتركة بين الوكالات. وقد نفّذت المفوضية بصورة تجريبية أداة للتشخيص الذاتي لتقييم مدى قيام العمليات بوضع استجابة مشتركة بين القطاعات لمكافحة العنف الجنسي والجنساني. وتعهدت نائبة المديرة بأن تطلعهم على موجز لنتائج الاستعراض الداخلي. وشدد مساعد المفوض السامي لشؤون الحماية على أن المساواة بين الجنسين تظل أولوية للإدارة العليا في المفوضية، ووعد بإطلاع اللجنة على آخر المستجدات المتعلقة بهذه العمليات.

خامساً- الأنشطة الإقليمية والبرامج العالمية

٣٦- قدّمت نائبة المفوض السامي هذا البند من جدول الأعمال، وذكرت أن الحماية والمساعدة الدوليتين مؤقتتان في تصميمهما، غير أن الحلول أصبحت بعيدة المنال، وهو ما يتبيّن من بقاء ٦,٧ ملايين لاجئ في حالة تشرّد طال أمده في نهاية عام ٢٠١٥. وتؤدي الاستجابة لأزمات التشرد الجديدة مع بقاء الحالات المطولة بلا حل إلى إثقال كاهل نظام العمل الإنساني. ولهذا السبب اعتمدت المفوضية نهجاً جديداً في مجال الحلول. فبتعزيز الاعتماد على الذات والقدرة على التأقلم، سيكون الأشخاص المشمولون باختصاص المفوضية جاهزين على نحو أفضل لمواجهة التحديات الحالية والمستقبلية.

ألف- نُهُج جديدة في مجال الحلول

٣٧- عرضت مديرة شعبة الحماية الدولية ومدير شعبة دعم البرامج والإدارة ورقة غرفة الاجتماعات بشأن النُّهُج الجديدة في مجال الحلول (EC/67/SC/CRP.14). ولاحظ مدير شعبة دعم البرامج والإدارة أن مقابل كل لاجئ وجد حلاً في عام ٢٠١٥، تشرّد خمسة أشخاص حديثاً، وهو ما أدى إلى تزايد حالات التشرّد المطول. والتحدي يكمن في منح اللاجئين الشعور بالحياة الطبيعية، مما يتيح لهم الإسهام في مجتمعاتهم المضيفة بينما يجري تجهيزهم للحل المقبل مهما كان. وتدعو المفوضية إلى نهج تدريجي في مجال الحلول يستهدف الأبعاد القانونية والاقتصادية والاجتماعية - الثقافية والمدنية - السياسية، لكنها تشدد على أنه ليس "إدماجاً محلياً بطريقة ملتوية". وأضافت مديرة شعبة الحماية الدولية بأن الحلول التي لا تعالج هذه الأبعاد المتعددة ولا توضَع بمشاركة مجدية من الأشخاص المشردين والجماعات في العادة لا تكون

مستدامة. ولذلك، تعزز المفوضية استراتيجيات شاملة ومتعددة السنوات ومتعددة الشركاء في مجال الحماية والحلول تُنفَّذ منذ بداية التشرّد. وتشجع هذه الاستراتيجيات الأشخاص المشردين على تطوير المهارات والشبكات والثقة بالنفس الكفيلة بمساعدتهم على الإسهام في مجتمعاتهم الحالية والمستقبلية.

٣٨- ورحّبت وفود كثيرة بالتركيز على تعزيز الصلة بين العمل الإنساني والتنمية، مشيرة إلى أن النظام الإنساني الحالي يعمل فوق طاقته. وأيدت الوفود إشراك الجهات الفاعلة الإنمائية منذ بداية الأزمة لتشجيع القدرة على التأقلم وتقليص الاعتماد على المعونة. وشددت وفود كثيرة على ضرورة التصدي للأسباب الجذرية. وأُشير أيضاً إلى ضرورة ضمان مشاركة الأشخاص المشردين مشاركة مجدية في التوصل إلى الحلول، فضلاً عن إدراج مسائل التشرّد في خطط التنمية الوطنية والمحلية واستراتيجيات بناء السلام والانتعاش. وشدد البعض على ضرورة مكافحة العنصرية وكره الأجانب.

٣٩- وشددت اللجنة أيضاً على ضرورة دعم البلدان والمجتمعات التي تستضيف أعداداً كبيرة من اللاجئين. وطلب أحد الوفود مزيداً من التوضيح بشأن الصلة بين النُّهُج الجديدة والحلول الدائمة، ولا سيما عندما لا يكون الإدماج المحلي خياراً. وأعربت الوفود عن قلقها إزاء مسألة تعزيز فرص العمل في الوقت الذي تعاني فيه كثير من البلدان المضيفة أصلاً من معدلات بطالة مرتفعة. وشددت الوفود على ضرورة أن تكون تلك الاستراتيجيات محددة السياق. وجرى التشديد أيضاً على ضرورة معالجة النقص في التمويل. ووُجهت دعوات لإظهار مزيد من الإرادة السياسية ولوضع نظام أكثر عدلاً وإنصافاً لتقاسم الأعباء. وأعربت الوفود عن التقدير لزيادة حصص إعادة التوطين وغيرها من سبل القبول، لكنها قالت أيضاً إنه يلزم عمل المزيد وإنه لا ينبغي اعتبار خطط قبول اللاجئين لأسباب إنسانية بديلاً عن إعادة التوطين.

٤٠- وأبرزت عدة وفود أهمية التحالف من أجل الحلول وأثنت على المبادرات المنفّذة في غامبيا والأردن وتركيا من أجل تمكين اللاجئين من العمل. ولوحظ أيضاً التعاون الإيجابي بين المفوضية والبنك الدولي. وأعربت الوفود عن تقديرها للتقرير المتعلق بالدروس المستفادة من برامج الحلول السابقة، ولا سيما مبادرة بذور من أجل الحلول، وشجعت المفوضيةَ على أن تضمّن هذه الاستراتيجيات عناصر رصد وتقييم قوية. وشُجعت المفوضية أيضاً على النهوض بالبيانات والتحليلات المتعلقة بالإدماج المحلي لتكون جزءاً من التقارير الإحصائية.

٤١- وأجاب مدير شعبة دعم البرامج والإدارة بأن هذا النهج الجديد يستند إلى كون البلدان المضيفة تجابه مشكلة طويلة الأمد. فالتقوقع في العمل يجلب نتائج عكسية، في حين قد يفضي اعتماد نهج أكثر تكاملاً إلى نتائج أفضل. وشدد كلا المديرين على أن التوصل إلى حلول لا ينبغي أن يؤدي إلى زيادة الأعباء. ويتعيّن إيجاد تقارب في المصالح، وتعزيز الاقتصادات المحلية على سبيل المثال لكل من المجتمعات المضيفة والجماعات المشردة. وأقرّت مديرة شعبة الحماية الدولية بضرورة أن تكون الحلول ملائمة للحالة، وأوضحت أن المفوضية ملتزمة بالعمل مع جميع

الأطراف المتأثرة. ولا يمكن للمفوضية مواصلة تعزيز الحلول التقليدية من دون النظر في نُهُج جديدة تهدف إلى تمكين ومساعدة الأشخاص المشمولين باختصاصها على إيجاد الحلول الخاصة بهم. وقالت المديرة إن العناصر الواردة في ورقة غرفة الاجتماعات تمثّل نقاط انطلاق لهذه المناقشة.

باء- سبل العيش والاعتماد على الذات

٤٢- قدّم مدير شعبة دعم البرامج والإدارة ورقة غرفة الاجتماعات المتعلقة بسبل العيش والاعتماد على الذات (EC/67/SC/CRP.15). وقد سعت المفوضية، تمشياً مع استراتيجيتها العالمية لتعزيز سبل كسب العيش، إلى ضمان تمكّن الأشخاص المشمولين باختصاصها من كسب رزقهم بطريقة آمنة ومستدامة لتلبية احتياجاتهم الأساسية بكرامة. وأثناء عام ٢٠١٦، ركزت المفوضية على تحسين جودة برامج سبل العيش، فجعلتها أكثر استناداً إلى الأدلة وفعالة من حيث التكلفة، ووسعت الشراكات في الوقت ذاته. وسلط المدير الضوء على عدد من التطورات، ولا سيما فيما يتعلق بإصلاح القوانين والسياسات الوطنية التي تمكّن اللاجئين من العمل. لكنه أكد استمرار وجود عقبات لا يستهان بها أمام الوصول الواسع النطاق إلى فرص كسب العيش. وكرر التأكيد على أهمية اعتماد معايير دنيا إلزامية في برامج تعزيز سبل العيش تكفل استناد الأنشطة إلى بيانات اجتماعية – اقتصادية أساسية وإلى تقييمات السوق، وتكفل دعمها ورصها من قِبل خبراء، وتنفيذها من قِبل الشركاء. وما زال تعزيز الاعتماد على الذات عن طريق تنظيم المشاريع أولوية رئيسية.

٤٣- ولاحظت الوفود أن المجتمع الدولي لا يواجه أزمة تشرّد فحسب، بل أزمة في إيجاد الحلول أيضاً. واتُّفق بصورة عامة على أن نظام العمل الإنساني لا يمكن أن يتصدى بمفرده لتحديات التشرّد، وعلى أن لجهود التنمية الأطول أجلاً والمستندة إلى الحوار السياسي أهمية حاسمة. وأُعرب عن التأييد لاستراتيجية المفوضية العالمية في مجال سبل العيش فضلاً عن المعايير الدنيا للبرامج، وطُلبت معلومات مستكملة عن التقدم المحرز والعقبات التي تعوق الامتثال في هذا الصدد. ودعت اللجنة إلى إقامة شراكات جديدة مع القطاع الخاص وفيما بين وكالات الأمم المتحدة والدول والمصارف المتعددة الأطراف. وطلبت اللجنة معلومات مستكملة عن هذه الشراكات، وبخاصة عن البحوث التي أُجريت مع البنك الدولي.

٤٤- وفي حين تظل الحلول التقليدية الثلاثة ملائمة، رحّبت الوفود بجهود المفوضية لتوسيع نطاق الحوار. وشرحت بعض الوفود تجاربها، مؤكدةً أن لجميع الجهات الفاعلة أهمية حيوية في جهود تعزيز الاعتماد على الذات، وأن من الضروري أن يتمكّن اللاجئون والأشخاص المشردين من الإسهام في المجتمعات المضيفة. وقد تشكّل المهارات اللغوية، والدعم المصمم حسب الاحتياجات في مجال العمل وتنظيم المشاريع، من قبيل القروض والائتمانات البالغة الصغر، عوامل تمكينية في هذا الصدد. واتفقت الوفود على ضرورة أن تتلقى البلدان المضيفة والمجتمعات

المحلية الدعم الكافي، وشددت على ضرورة زيادة تقاسم المسؤولية. وينبغي إتاحة أنشطة كسب العيش، مثل التدريب على المهارات، للجماعات المشردة والمجتمعات المضيفة على حد سواء. وأشيد بالبلدان التي تستضيف أعداداً كبيرة من اللاجئين على جهودها، ولا سيما إجراء إصلاحات تشريعية مؤاتية.

٤٥- ونوّه المدير بالتقارب في المصالح. وبما أن المفوضية تفتقر إلى الخبرة اللازمة في مجال التنمية، ناشد اللجنة أن تقدّم الدعم عن طريق إعارة العاملين وتمويل دراسات توجّه المناقشة بشأن الأثر الاقتصادي للتشرّد. وأقرّ بأن بعض الدول تواجه تحديات إنمائية وتحتاج إلى دعم. وخلص إلى أن البلدان المضيفة الرئيسية تحتاج إلى المساعدة لتتمكن من تحويل التحديات إلى فرص.

سادساً- الميزانيات البرنامجية والتمويل

٤٦- قدّمت نائبة المفوض السامي هذا البند من جدول الأعمال، ولاحظت أن الاحتياجات ارتفعت إلى مستوى غير مسبوق، وأن المفوضية تواجه نقصاً متزايداً في التمويل رغم المستويات القياسية من المساهمات. ويترتب على نقص التمويل عدد من التبعات في أمور من بينها قدرة المفوضية على دعم الأنشطة المدرة للدخل. وعند ترك اللاجئين دون مساعدة، فإنهم يواجهون مخاطر تتعلق بالحماية التي تتفاقم عندما تنعدم المساعدة. ووصفت نائبة المفوض السامي عدداً من التدابير التي اتخذتها المفوضية استجابةً لذلك، من بينها توسيع قاعدتها من الجهات المانحة، وتوسيع العملية القائمة للميزنة والبرمجة لفترة سنتين لتشمل التخطيط الطويل الأجل، والمشاركة في متابعة مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني. ودعت الدولَ الأعضاء إلى توفير تمويل مرن وقابل للتنبؤ به، فضلاً عن مساهمات غير مخصصة لتمكين المفوضية من الاستجابة للاحتياجات غير المسبوقة.

ألف- معلومات مستكملة عن الميزانيات البرنامجية والتمويل

٤٧- قدّمت المراقِبة المالية ومديرة شعبة الإدارة المالية والتنظيم الإداري ومدير شعبة العلاقات الخارجية المعلومات المستكملة بشأن الميزانيات والتمويل لعامَي ٢٠١٤ و٢٠١٥ (EC/67/SC/CRP.19/Rev.1). وقدّمت المراقبة المالية تقريراً عن الميزانية البرنامجية والتمويل لعام ٢٠١٥ ومعلومات مستكملة عن ميزانية عام ٢٠١٦ حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٦، مشيرةً إلى أن أربع ميزانيات تكميلية وُضعت منذ بداية العام. وكمّل مدير شعبة العلاقات الخارجية العرض بتفاصيل عن الاتجاهات في التبرعات ومستويات التمويل.

٤٨- وأعربت الوفود عن تقديرها للدعم السخي الذي قدّمه المانحون للمفوضية في عام ٢٠١٥. وبرزت المساهمات غير المخصصة بوصفها مسألة مهمة، وأعربت البلدان عن تأييدها للتمويل المرن من أجل تلبية احتياجات جميع اللاجئين، بما في ذلك في البلدان التي تضم

أعداداً كبيرة من السكان اللاجئين وتلك التي تشهد حالات من اللجوء التي طال أمدها. وأُشيد بالمفوضية لبذلها جهوداً متواصلة لحشد التمويل، لكن الوفود أعربت عن القلق إزاء زيادة النقص في التمويل وتأثيره في حالات محددة أو سكان محددين. وطُلب إلى المفوضية تقديم معلومات إضافية بشأن تنفيذ "الصفقة الكبرى".

٤٩- وأبلغت نائبة المفوض السامي اللجنة بأن المفوضية بدأت بالفعل تنفيذ كثير من الالتزامات المقطوعة في مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني. وفيما يتعلق بالإصلاحات الإدارية، ذكّرت بالجهود التي تبذلها المفوضية لخفض التكاليف في المقر، وأضافت بأنه ينبغي عمل المزيد لوضع خطة لتنفيذ الالتزامات، بسبل منها الحصول على دعم من اللجنة. وردّاً على سؤال بشأن تقليص النفقات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أوضحت المراقبة المالية أن هذا التقليص أثّر في العمليات المتعلقة بالأشخاص المشردين داخلياً في العراق والجمهورية العربية السورية. وأوضحت أنه في أعقاب توجيه نداء تكميلي في العام الماضي، كان التمويل المتاح لعملية العراق في عام ٢٠١٥ أقل نسبياً، وتعيّن تقليص العمليات في الجمهورية العربية السورية بسبب محدودية وصول المساعدات الإنسانية.

٥٠- وفي ختام المناقشة، اعتمدت اللجنة مقرراً بشأن الميزانيات والتمويل لعامَي ٢٠١٥ و٢٠١٦ (انظر المرفق).

باء- التقرير العالمي للمفوضية لعام ٢٠١٥

٥١- قدّم مدير شعبة العلاقات الخارجية التقرير العالمي عن أنشطة المفوضية في عام ٢٠١٥. وأشار إلى أن التقرير يتضمن معلومات تفصيلية عن التبرعات، فضلاً عن الموجزات الإقليمية. والتقرير المطبوع متاح بالفعل باللغة الإنكليزية وسيكون جاهزاً باللغة الفرنسية في وقت لاحق من هذا الصيف. وللاطلاع على التقرير الكامل الذي يرسم صورة كلية عن إنجازات المفوضية والتحديات التي تواجهها، دُعيت اللجنة إلى الرجوع إلى موقع "Global Focus" الشبكي.

٥٢- وأثنت الوفود على المفوضية للتقدم الذي أحرزته على صعيد أهدافها الرئيسية، الأمر الذي ساعد على بناء الثقة في عملها، وكذلك للجهود التي تبذلها من أجل تكييف التقرير استجابةً لتعليقات اللجنة. وكررت الوفود تأييدها للأولويات الاستراتيجية العالمية وأعربت عن تقديرها للمواضيع الجديدة التي يتناولها التقرير، بما في ذلك منع العنف الجنساني وحماية الطفل والاعتماد على الذات والتعايش مع المجتمعات المحلية المضيفة. وأعربت الدول الأعضاء عن اهتمام خاص بالمعلومات المقدمة عن التأثير والاحتياجات غير الملباة. وشُجعت المفوضية على إيلاء مزيد من الاهتمام لضمان إدراج بيانات مصنفة حسب الجنس والسن والإعاقة في التقرير. وأُشيد بالجهود الرامية إلى زيادة توسيع قاعدة التمويل، بما في ذلك بالتعاون مع القطاع الخاص.

سابعاً- الحوكمة

٥٣- ذكّرت الرئيسة اللجنة بأن البيان الافتتاحي الذي ألقاه المفوض السامي في الدورة العامة السابعة والستين للجنة التنفيذية سيشكّل الأساس للحوار العام في الدورة. ودعت الوفودَ إلى اقتراح مواضيع، مشيرةً إلى أن في الإمكان أيضاً إحالة اقتراحات خطية إلى الأمين في الأسابيع التالية للاجتماع. وطلبت الوفود إلى المفوض السامي تبادل آرائه بشأن نتائج الاجتماع الرفيع المستوى للتعامل مع التحركات الكبيرة للاجئين والمهاجرين، المقرر عقده في ١٩ أيلول/سبتمبر، وبشأن الصلة بين العمل الإنساني والتنمية. وأعربت أيضاً عن رغبتها في سماع المزيد عن التوجيهات الاستراتيجية للمفوضية في السنوات المقبلة.

ثامناً- مسائل أخرى

٥٤- اتفقت اللجنة على أنها ستواصل في عام ٢٠١٦ العمل بالممارسة المتمثلة في تعميم التقرير إلكترونياً لاستعراضه واعتماده. وسيُعمَّم مشروع تقرير الاجتماع السادس والستين للجنة الدائمة بحلول ٨ تموز/يوليه ٢٠١٦. وسيتاح للدول الأعضاء أسبوعان لاستعراض التقرير، ويمكنها في غضونهما وحتى ٢٢ تموز/يوليه أن تقدّم تعليقات أو تصويبات على الطريقة التي صيغت بها مداخلاتها. وستُدرج التعديلات، حسب الاقتضاء، ثم سيعاد تعميم التقرير وسيُعتبر أنه اعتُمد.

المرفق

مقرر بشأن الميزانيات والتمويل لعامَي ٢٠١٥ و٢٠١٦

إن اللجنة الدائمة،

إذ تذكّر بالمقرر الذي اعتمدته اللجنة التنفيذية بشأن المسائل الإدارية والمالية والبرنامجية في دورتيها الرابعة والستين والخامسة والستين (الوثيقة A/AC.96/1132، الفقرة ١٥ والوثيقة A/AC.96/1143، الفقرة ١٣، على التوالي)، وكذلك بالمناقشات التي أجرتها في إطار بند الميزانيات البرنامجية والتمويل في الاجتماع الخامس والستين للجنة الدائمة المعقود في آذار/مارس ٢٠١٦،

وإذ تؤكد من جديد أهمية تقاسم المسؤوليات تضامناً مع البلدان المضيفة للاجئين، ولا سيما البلدان في المناطق النامية،

١- *تحيط علماً* بالميزانية الإجمالية النهائية لعام ٢٠١٥ وقدرها ٧ ٢٣٢,٤ مليون دولار، بعد أن وافقت اللجنة التنفيذية على البرامج والميزانيات في إطار الميزانية البرنامجية للمفوضية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ (المنقحة) والبالغة ٦ ٢٣٤,٤ مليون دولار لعام ٢٠١٥، بالإضافة إلى عشر ميزانيات تكميلية تبلغ قيمتها ١ ١٥٦,٤ مليون دولار للبرامج وُضعت خلال عام ٢٠١٥ لفائدة اللاجئين والأشخاص المشردين داخلياً؛

٢- *تلاحظ* تقليص الميزانية البرنامجية السنوية بمبلغ قدره ١٥٨,٤ مليون دولار في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛

٣- *تذكّر* بأن اللجنة التنفيذية وافقت، في دورتها السادسة والستين، على البرامج والميزانيات للبرامج الإقليمية والبرامج العالمية والخاصة بالمقر في إطار الميزانية البرنامجية للمفوضية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، والبالغة قيمتها ٦ ٥٤٦,٣ مليون دولار لعام ٢٠١٦؛

٤- *تلاحظ* أن الميزانيات التكميلية لعام ٢٠١٦ تبلغ حالياً ٦٥٤,٧ مليون دولار للبرامج التي تُنفذ لفائدة اللاجئين والأشخاص المشردين داخلياً؛

٥- *تلاحظ* أن الميزانية البرنامجية السنوية لعام ٢٠١٦ قُلّصت بمبلغ قدره ٣٨,٤ مليون دولار في منطقة أفريقيا؛

٦- *تحيط علماً* بالزيادة الصافية في الميزانية السنوية للمفوضية لعام ٢٠١٦ ليبلغ مجموعها حالياً ٧ ١٦٢,٦ مليون دولار؛

٧- *تسلّم* بأن حالات الطوارئ والأنشطة غير المتوقعة التي تتكشف في عام ٢٠١٦ قد تسفر عن الحاجة إلى ميزانيات تكميلية إضافية أو موسعة، وبأن تلبية هذه الاحتياجات ستستلزم توفير موارد إضافية علاوة على الموارد المتاحة للميزانيات القائمة؛

٨- *تحثّ* الدول الأعضاء على مواصلة الاستجابة بسخاء وبروح من التضامن وفي الوقت المناسب للنداء الذي وجّهه المفوض السامي من أجل جمع الموارد اللازمة للوفاء بالكامل بمتطلبات الميزانية السنوية لعام ٢٠١٦.